الاقتصاد والأعمال

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.304

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أمس الأحد عند مستوى 304ر0 دينار واليورو عند مستوى 328ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 379ر0 دينار في حين ارتفع الفرنك السويسري إلى 307ر0 دينار وبقي الين الياباني دون تغيير عند مستوى 002ر0 دينار.

أكد أن اتفاق خفض الإنتاج يستهدف توازن السوق النفطية

المرزوق: إنتاج الكويت من النفط بلغ 2.7 مليون برميل يومياً

لم نخسر حصصنا السوقية ودائما نبحث عن أسواق جديدة بدليل أنا ننشئ المصافي في الخارج

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق أن اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك) وكبار المنتجين من خارجها يهدف إلى إعادة التوازن للسوق النفطية ولا يستهدف الوصول إلى سعر معين لبرميل النفط.

جاء ذلك فيما انطلق في دولة الكويت أمس الأحد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط برئاسة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق.

وقال الوزير المرزوق في تصريحات للصحافيين على هامش الاجتماع إن إنتاج الكويت من النفط يبلغ 2.7 مليون برميل يوميا مؤكدا التزامها باتفاق (أوبك) بشأن قرار خفض الإنتاج من دول المنظمة وخارجها.

وأضاف أن من الطبيعي انخفاض معدل التصدير «حيث تسمح عقودنا مع المستوردين بالخفض في حدود 5 في المئة ولم نخسر حصصنا السوقية ودائما نبحث عن اسواق جديدة بدليل أنا ننشئ المصافي في الخارج».

وردا على سؤال بشأن النفط الصخري أفاد بأن حاله حال الدول المنتجة «وهو ليس شيئا مختلفا والولايات المتحدة الأميركية لديها قوانين تمنع الدخول في اتفاقيات مشابهة لخفض الإنتاج بالنسبة للنفط».

ووفقا للخفض الجديد الذي بدأ تطبيقه بالفعل مطلع يناير الماضي فإن سقف إنتاج المنظمة بات عند معدل 32ر5 مليون برميل يوميا بهدف دعم الأسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة فائضة من الخام في السوق العالمية.

وردا على سؤال لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عما اذا كان اتفاق خفض الإنتاج جعل الكويت تفقد بعض حصصها السوقية قال المرزوق: «نحن لا نفقد حصصنا أو أسواقنا التقليدية وإنما نخفض من شحناتنا لهذه الأسواق».

وأضاف أن اتفاقات الكويت التسويقية لديها نوع من المرونة «إذ يمكن أن نخفض خمسة في المئة من الشحنات بدون تأثير على العقد».

وأشار المرزوق إلى أن الكويت ستزيد من تخفيض الشحنات المتجهة إلى أمريكا «لأن مصلحتنا أكبر في دول شرق آسيا من شمال أمريكا وأوروبا».

وعن اتفاق خفض الإنتاج والمنافسة في السوق أفاد بأن المنافسة قائمة بشكل دائم والجميع في النهاية يستهدفون زيادة الربحية مؤكدا أن الكويت تسعى إلى تعويض النقص الموجود عالميا وبالتالي تتجه بشحناتها إلى الأسواق التي تحقق ربحية أكثر.

وكان الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط قد انطلق في دولة الكويت صباح اليوم الأحد برئاسة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق.

وتضم اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط والتي تترأسها دولة الكويت في عضويتها ثلاث دول من داخل (أوبك) هي الكويت والجزائر وفنزويلا بينما تمثل الدول المنتجة من خارج المنظمة كل من روسيا وعمان.

ويأتي اجتماع اللجنة بعد مرور نحو ثلاثة أشهر من دخول قرار خفض الانتاج بنحو 8ر1 مليون برميل في اليوم حيز التنفيذ الفعلي.

عصام المرزوق مترئسا الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط

خلال كلمة أمام المؤتمر السنوي الثاني

الحجرف: هيئة أسواق المال تسعى إلى تأسيس تجربة رائدة إقليمياً

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الدكتور نايف الحجرف أمس الأحد إن لدى الهيئة توجها استراتيجيا يؤسس لتجربة رائدة إقليميا تتخطى الأدوار المعتادة للجهات الرقابية على أنشطة الاوراق المالية.

وأضاف الحجرف في كلمة خلال افتتاح مؤتمر الهيئة السنوي الثاني بعنوان (تطوير أسواق المال في دولة الكويت) أن الهيئة تستهدف تعزيز الثقافة المالية في أوساط مجتمعية مختلفة لاسيما في الميادين التعليمية بمستوياتها المختلفة.

وأوضح أن المشروع يمثل توجها استراتيجيا للهيئة يسهم في تأهيل الكوادر الوطنية بما يلبي احتياجات سوق العمل في هذا المجال ويتفق والتوجهات التنموية للدولة بمشاركة جهات وطنية عديدة حكومية وخاصة في تنفيذ هذا المشروع.

وعن المؤتمر الذي يستمر يوما واحدا أفاد بأنه يتضمن ثلاث جلسات يسلط من خلالها الضوء على ما تم إنجازه بشأن التوافق مع المعايير الدولية المطبقة إضافة إلى أهم التوجهات المستقبلية بشأن كل منها وصولا إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وذكر أن انعقاد المؤتمر يأتي تزامنا مع محطات مهمة عديدة شهدها واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية منذ مؤتمر الهيئة الماضي الذي تم فيه الاعلان عن توجهاتها لتطوير سوق المال وتنميته.

وبين أن العام الماضي شهد تحويل سوق الكويت للأوراق المالية من مرفق عام إلى شركة مساهمة تدار وفق الآليات المتبعة في القطاع الخاص وعهد لشركة البورصة بإدارتها اعتبارا من شهر أكتوبر الماضي.

ولفت الحجرف إلى دخول قواعد الحوكمة حيز التطبيق في 30 يونيو الماضي التي تأتي ضمن توجه الهيئة لتبني أفضل الممارسات العالمية بغية تعزيز الإدارة الرشيدة والإفصاحات الكافية كما هو معمول به في الأسواق العالمية.

نايف الحجرف متحدثا

وقال إن الهيئة أصدرت العام الماضي القرار رقم (72 لسنة 2016) المعني بتطبيق منظومة ما بعد التداول الذي يمثل ركيزة أساسية ومتطلبا رئيسيا نحو سعي (أسواق المال) للارتقاء بتصنيف الكويت.

وعن جلسات المؤتمر أوضح أن الجلسة الاولى ستتناول نظام ما بعد التداول وتهيئة البيئة المواتية لتطبيق أدوات استثمارية جديدة وتعزيز مستويات السيولة وجذب الاستثمارات المؤسسية والأجنبية على حد سواء.

وذكر أن الجلسة الثانية ستتطرق إلى تطوير سوق الأوراق المالية بالتنسيق المشترك مع شركة بورصة الكويت من خلال المبادرات التي تعمل الهيئة على تنفيذها في المرحلة الراهنة والمستقبلية كتقسيم السوق إلى مستويات عدة وفقا لمعايير محددة وتطبيق قواعد التداول خارج المنصة.

وبين الحجرف أنه في هذا السياق انتهت بورصة الكويت الأسبوع الماضي من تلقي الملاحظات والمقترحات بشأن قواعد التداول خارج المنصة على أن تصدر القواعد بشكلها النهائي قريبا إضافة إلى تطبيق أدوات استثمارية جديدة كالصفقات الخاصة وصانع السوق والبيع على المكشوف فضلا عن تحديث وتطوير كفاءة وفعالية التداول.

وذكر أن الجلسة الثالثة ستتطرق إلى مشروع الافصاح الالكتروني باستخدام لغة (إكس.بي.ار.إل) الذي سيضمن زيادة تنافسية السوق المحلي وتحسين المناخ الاستثماري على وجه العموم عبر تعزيز الشفافية والافصاح مع التركيز علي الوقت و تلبية متطلبات الجهات الرقابية الاخرى في دولة الكويت.

وأفاد أن مشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة (إكس.بي.ار.إل) يوفر منصة واحدة يتم من خلالها تزويد الجهات الرقابية بما تحتاجه من بيانات متعلقة بأعمال الأشخاص المخص لهم أو الشركات المدرجة.

ولفت الى أن الهيئة تتبنى هذا المشروع الوطني لخدمة جميع الجهات الرقابية في البلاد إضافة إلى تهيئة البيئة المطلوبة بالتعاون مع الجميع لضمان فهم متطلبات هذا النظام.

وتوقع الحجرف أن يحقق هذا النظام نقلة نوعية حقيقية في مسار تعزيز توجهات الافصاح والشفافية وتفعيل الجهود الرقابية على أنشطة الأوراق المالية محليا.

يذكر أن هيئة أسواق المال أسست في فبراير 2010 وتتولى تنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

مستفيدا من تراجع الدولار وعوائد السندات

«سبائك الكويت»: ارتفاع الذهب إلى 1253 دولارا للأونصة نهاية الأسبوع الماضي

حامد رجب

قالت شركة (سبائك الكويت) لتجارة المعادن الثمينة أمس الأحد إن الذهب أغلق تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 1253 دولارا أمريكيا للأونصة مستفيدا من تراجع مستوى الدولار وعوائد السندات.

وأضافت الشركة في تقريرها الأسبوعي أن الذهب حافظ على مكاسبه للأسبوع الثاني على التوالي مستفيدا من حالة تردد المستثمرين بشأن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المالية التي فشلت في جمع الأصوات الكافية لتغير برنامج الرعاية الصحية المعروف باسم (أوباما كير).

وأوضحت أن الذهب حقق نحو 50 دولارا مكاسب منذ قرار المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على عكس توقعات المحللين الذين راهنوا على هبوطه مع رفع أسعار الفائدة متوقعة ارتفاع الذهب خلال الفترة القادمة خصوصا أن رفع أسعار الفائدة لن يكون قبل شهري يونيو وسبتمبر المقبلين.

وعن تعاملات الفضة أفادت (سبائك الكويت) بأنها أنهت تداولات الأسبوع الماضي مرتفعة عند مستوى 72ر17 دولار وبفارق 35 سنتا عن سعر الافتتاح متوقعة ارتفاعها خلال الأيام القادمة في حال استمرار هبوط سعر الدولار لمصلحة العملات العالمية إضافة إلى زيادة حجم التداولات الإلكترونية.

وعن باقي المعادن قالت إن أسعارها توحدت اتجاهاتها مع حركة الذهب والفضة حيث ارتفع البلاتينيوم 28 دولارا ليغلق عند مستوى 811 دولارا للأونصة كما ارتفع البلاديوم دولارين ليبلغ مستوى 968 دولارا للأونصة.

وبينت أن الأسواق المحلية تفاعلت مع صعود الذهب حيث انتعشت المبيعات في معظم الأسواق خصوصا المشغولات الذهبية والسبائك الصغيرة مما زاد الإقبال على الشراء وارتفاع مبيعات السبائك والتولات والليرات والذهب الخام.

وذكرت أن سعر الكيلو الخام من الذهب بلغ 12310 دنانير كويتية (نحو 25ر40 ألف دولار أمريكي) بفارق 150 دينارا (450 دولارا) عن أسعار بداية الأسبوع متوقعة انتعاش الشراء نهاية الأسبوع القادم بعد معرفة رؤية المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن رفع أسعار الفائدة.

يذكر أن الأونصة إحدى وحدات قياس الكتلة وهي مستخدمة في عدد من الأنظمة المختلفة لوحدات القياس وتسمى أيضا الأوقية وتساوي 349ر28 غرام فيما تساوي باعتبارها وحدة قياس للمعادن النفيسة 103ر31 غرام.

«سيفكو» يشارك في مبادرة ساعة الأرض بزراعة الأشجار

شارك سوق سيفكو المركزي بالتعاون مع الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية في المبادرة العالمية « ساعة الأرض 2017 » الهادفة لجلب الإنتباه لمخاطر الإحتباس الحراري حيث قام فريق العمل بسيفكو بإطفاء الأنوار في كافة الغير اساسية لمرافقه لمدة ساعة فقط من الثامنه والنصف وحتى التاسعة والنصف يوم السبت 25 مارس 2017 هذا بالاضافة الي مبادرة زرع الاشجار تحمل اسماء عملاءنا وزرعها مقابل فرع سيكفو الراي وهي تعد المرة الاولي التي يشارك فيها في تلك المبادرة.

وقد صرح الرئيس التنفيذي نور القطامي ، « ساعة الارض حدث بيئي عالمي يشارك فيه الأفراد والشركات عن طريق إطفاء الإضاءة والأنوار لمدة ساعة واحدة في يوم محدد حيث يهدف هذا الى رفع مستوى الوعي البيئي لدى عامة أفراد المجتمع بالتغيرات المناخية وتأثيراتها الحالية والمستقبلية على الحياة في الكرة الأرضية.

المؤشرات الرئيسية في المنطقة الحمراء

وتيرة الترقب لإفصاحات الشركات عن بياناتها المالية تنعكس على تعاملات البورصة

انعكست وتيرة الترقب لإفصاحات بعض الشركات المدرجة التي لم تعلن عن بياناتها المالية للعام الماضي على تعاملات بورصة الكويت أمس الأحد لتسدل المؤشرات الرئيسية مساراتها في الخانات الحمراء إثر عمليات جني الأرباح وضغوطات البيع.

وكان لافتا التحركات الانتقائية من جانب بعض المحافظ المالية التابعة لكبريات التكتلات الاستثمارية في اتجاه الشركات «الرخيصة» لاسيما في قطاعات النفط والغاز والتأمين والصناعة التي لا تتخطى أسعارها 100 فلس ومنها شركات لم تعلن بياناتها المالية.

وبلغ عدد الشركات التي أعلنت نتائجها السنوية وفقا لإغلاق يوم الخميس الماضي 114 شركة ما نسبته 04ر64 في المئة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 178 شركة.

وحققت الشركات المعلنة نحو 76ر1 مليار دينار كويتي (7ر5 مليار دولار أمريكي) أرباحا صافية بارتفاع يصل إلى 45ر7 في المئة مقارنة بأرباح هذه الشركات عام 2015 التي بلغت آنذاك 56ر1 مليار دينار (نحو 1ر5 مليار دولار).

كما بلغ عدد الشركات التي حققت نموا في ربحية أسهمها 62 شركة في حين سجلت 50 شركة تراجعا في ربحية أسهمها مقارنة بعام 2015 بينما تكبدت 19 شركة خسائر عن السنة المالية 2016.

وبدا واضحا من منوال الأداء العام دور أسهم في القطاع البنكي خلال ساعات الجلسة بمسار الجلسة المتذبذبة لاسيما البنك الأهلي المتحد الذي ظل محافظا على مكانته في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا ثم بنك الكويت الوطني وبنك الكويت الدولي و(بيتك) و(برقان).

كما كان واضحا الضغوطات البيعية التي طاولت الكثير من الأسهم سواء كانت الصغيرة أو الكبيرة مما اتضح جليا في الدقائق الأخيرة حيث لم يستطع المؤشر السعري الحفاظ كثيرا على ارتفاعه طوال ساعات الجلسة رغم تمسكه بمستوى ما فوق 7040 نقطة.

جانب من تداولات البورصة

وعموما كانت الجلسة مضاربية نتيجة الخروج والدخول من بعض الشركات بسبب اشتداد منهجية هذه المضاربات علاوة على استمرار البيع على أسهم الكثير من الشركات القيادية خصوصا المصرفية التي أعلنت عن التوزيعات إضافة إلى وقوع الكثير من أسهم المجموعات لحركات البيع التي امتدت إلى فترة المزاد رغم تعديل المؤشر السعري الذي قلص نحو 7 نقاط من خسائره.

وانشغل المتعاملون بإيضاح (المشتركة) بخصوص توقيع عقد في أبو ظبي بقيمة 4ر3 مليون دينار (نحو 11ر11 مليون دولار) وبمدة تنفيذ 11 شهرا علاوة على تذكير مجلس إدارة شركتي (أجوان) و(فيوتشر كيد) لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2016.

وتابع المتعاملون إيضاحات من عدة شركات منها (مركز سلطان) و(التسهيلات التجارية) و(التعمير للاستثمار العقاري) بشأن التداول غير الاعتيادي وتنفيذ بيوعات أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

كما تابع هؤلاء الإفصاح عن قرار هيئة أسواق المال بخصوص قرار انسحاب شركة (التعليمية) من بورصة الكويت إضافة إلى إعلان عن بيع حصة مجموعة (بيتك) في شركة (الخدمات العامة) وإفصاح من (بنك بوبيان) بشأن التصنيف الائتماني.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (امتيازات) و(التعمير) و(آسيا) و(أموال) و(المعامل) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (صكوك) و(التعمير) و(عقارات ك) و(منازل) و(رمال) على قائمة الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات في مقدمتها (سينما) و(سنام) و(الأنظمة) و(عقارات ك) و(تحصيلات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 39 شركة وانخفاض أسهم 57 شركة من إجمالي 137 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 4ر19 مليون سهم بقيمة 7ر9 مليون دينار كويتي (نحو 7ر31 مليون دولار) عبر 592 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 61ر950 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 95ر2 نقطة ليبلغ مستوى 51ر7040 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 4ر29 مليون دينار (نحو 96 مليون دولار أمريكي) من خلال 10ر296 مليون سهم تمت عبر 5949 صفقة نقدية.